الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٥**

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

البند ٦٥ من جدول الأعمال (تابع)

حقوق الشعوب الأصلية

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر تسميته المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إسمي يان إلياسون. أنا نائب الأمين العام، وأنقل إليكم تحيات حارة من الأمين العام بان كي – مون، الذي يتابع عن كثب المؤتمر العالمي التاريخي المعني بالسكان الأصليين، بمعيتي وجميع زملائنا. ونرحب بالممثلين ترحيباً حاراً بنيويورك في هذا الاجتماع الهام.

الكلمات الثلاث الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، التي أحملها دوماً في جيبي، هي ”إننا نحن الشعوب“. وحتى لو كنا منظمة من الدول التي تعمل في ظل قواعد حكومية دولية، يجب ألا ننسى أننا في هذا المقام لخدمة الشعوب – الشعوب التي تستحق السلام، والتنمية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والعيش بكرامة.

لقد تابعت مصائر الشعوب الأصلية طوال عمري وحياتي المهنية، وأنا سعيد للغاية برؤية ممثليهم في هذه القاعة. كان الطريق للوصول إلى هذا المؤتمر وعراً، لكن الممثلين الآن مجتمعون هنا، وأنا سعيد جداً بأنهم نجحوا في التوصل معاً إلى وثيقة ختامية (القرار ٢/٦٩) تحدد اتجاه المضي قدما.

ولكن العمل قد بدأ للتو. لا يزال أمامنا طريق طويل، وينبغي لنا الاستعجال في هذا الدرب. ونأمل أن الممثلين عندما سيعودون إلى بلدانهم الأصلية وإلى بيئاتهم وأصدقائهم في الوطن سيحملون المشعل ويأخذون معهم أفضل ما في هذا الاجتماع والخبرات المشتركة التي تشاطرها الممثلون. أعتقد أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

هذا الاجتماع يوفر إمكانية كبيرة لإقامة الشبكات، مما يتيح للممثلين أيضاً الاطلاع على القوة الجماعية للتواصل مع الزملاء والأصدقاء في أجزاء أخرى من العالم. أريد أن يعرف الممثلون أننا شركاؤهم، وأننا نريد الدفاع عن القيمة المتساوية لكل البشر في العالم، وبأنه تم التخلي عنهم فترة أطول من اللازم.

وأنتقل الآن إلى خطابي الرسمي. تلك كانت مقدّمتي. يسرني جداً أن أكون في هذه القاعة في هذه اللحظة. وإنني ممتن جداً أيضاً لأنه يمكن للممثلين الآن الاستماع إلى ملاحظاتي لأن لديّ عدداً من الاجتماعات الأخرى. وكما يعلم الممثلون، لدينا اجتماع فائق الأهمية بالنسبة لهم – الاجتماع المعني بالمناخي. وسأعود إليه بعد هذه المقدمة.

يستند هذا المؤتمر إلى الأعمال المضطلع بها والنتائج التي تحققت منذ اعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية قبل سبع سنوات. ذلك الإعلان الذي هو منطلقنا ودليلنا. الوثيقة الختامية للمؤتمر هي إلهامنا ومسارنا المستقبلي. بالعمل معاً، حددت الشعوب الأصلية والدول الأعضاء أولويات هامة وإجراءات لازمة بشأن قضايا مثل الأرض والموارد، ونظم العدالة، والتعليم، والصحة، والتنمية – تلك المجالات التي تؤثر في الحياة اليومية لجميع الشعوب المعنية.

وأنا مدافع قوي عن حقوق الإنسان وحقوق الإنسان تقع في صميم جهودنا. ويسرني بصفة خاصة أن الوثيقة الختامية تركز على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. إنني أثني على جميع الممثلين لعملهم الدؤوب ووضعهم الصيغة النهائية لهذا النص الإيجابي والاستشرافي للغاية. أنا من السويد. وقد عملت سابقا لدى رئيس للوزراء قال إنه ينبغي الحكم على كل مجتمع من الطريقة التي يتعامل بها مع أشد فئات شعبه ضعفاً وهشاشة، لأن ذلك مقياس نوعية الحياة في المجتمع. ينبغي لنا أن نتذكّر ذلك.

اليوم، آمل أن نحتفل بالإنجازات التي حققها هذا المؤتمر غير المسبوق. ولكن علينا أيضاً أن نتذكر أن الشعوب الأصلية، على الصعيد العالمي، لا تزال متخلفة في مجالات التعليم، والصحة، والعمالة، وللأسف حتى من حيث متوسط العمر المتوقع، كما تثبت الإحصاءات. نعتزم أنا والأمين العام تناول تلك المشاكل بالاعتماد على الزخم الذي أوجده الممثلون بالفعل، الأمر الذي نحن ممتنون جداً له. ويمكننا أن نحسّ بالزخم في هذه القاعة، وما قدمه الممثلون إلى مدينة نيويورك، وتزامن هذا الاجتماع في الأمم المتحدة مع هذا العدد الكبير من الاجتماعات الأخرى التي تجمع قادة العالم معاً في هذه المدينة وهذا البلد.

نريد إشراك الشعوب الأصلية بنشاط أكبر في منظومة الأمم المتحدة كافة. والأمم المتحدة الآن، كما يعلم كثير من الممثلين، بصدد تحديد أولويات التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. إننا الآن في المرحلة النهائية من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، ولدينا ما يقرب من ٤٥٠ يوماً من أجل تحقيق تلك الأهداف الثمانية. وللأسف، فلن نحقق العديد من تلك الأهداف. وسوف نحدد الآن المجموعة الجديدة من الأهداف. ومن الضروري، في رأيي، أن تكون قضايا الشعوب الأصلية جزءاً من جدول الأعمال الجديد. يجب على جدول الأعمال أن يدعم التطلعات الأوسع نطاقاً للممثلين من أجل التنمية المستدامة، وذلك تمشياً مع حقوقهم وأولوياتهم.

المستقبل الذي نصبو إليه يقدّر التنوع ويسعى إلى الحفاظ عليه. المستقبل الذي نصبو إليه يتطلب المزيد من الإنصاف والاستخدام المستدام لموارد العالم. نحتاج إلى أن نكون في سلام مع الطبيعة. لقد قمت بجهود الوساطة لتسوية الصراعات، وشهدت حالات الأزمات الإنسانية، ولكن ما أود فعله في الواقع هو حضور مفاوضات للسلام مع الطبيعة. ومع ذلك، فإن من الصعب أن نرى من سيجلس على الجانب الآخر

من الطاولة. وأنا على ثقة بأن العديد من الممثلين الحاضرين في هذه القاعة يمكن أن يمثل جانب الطبيعة في المفاوضات. وأخيراً، فالمستقبل الذي نصبو إليه هو المستقبل الذي تحقق فيه كل الشعوب الأصلية حقوق الإنسان لديها. ينبغي أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ نصاً للقراءة الإجبارية في كل مدرسة في جميع أنحاء العالم. وهو يفتح الأفق لكل من جمال الحقوق المدنية والسياسية للفرد وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، يبين المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية ما يمكن أن نفعله عندما نتّحد، ليس فقط كدول أعضاء، بل أيضاً بوصفنا ”نحن الشعوب“. لا يمكن لأي أحد أن يفعل كل شيء، ولكن يستطيع كل شخص أن يفعل شيئاً ما. فدعونا لا ننسى هذا الأمر. ولنتذكّر أن الأمم المتحدة هي انعكاس لحقيقتين. الأمم المتحدة انعكاس للعالم كما هو، وليست مكاناً جميلاً.

ولدينا صراعات. ولدينا حالات عدم مساواة. ولدينا الفقر. ولدينا انتهاكات حقوق الإنسان.

إذن، هذه حقيقة واحدة – العالم كما هو. ولكن الأمم المتحدة هي أيضا تجسيد للعالم كما ينبغي أن يكون. إن مهمتنا، نحن جميعا الحاضرون في هذه القاعة وكلنا الذين يخدمون هذه المنظمة والذين يخدمون شعوب العالم، تتمثل في تقليل الفجوة القائمة بين العالم كما هو والعالم كما ينبغي أن يكون. ولن يكون بمقدورنا سد الفجوة، للأسف – لنكن واقعيين – ولكن يمكننا التقليل منها حتى لو كان بمقدار بوصة. مرة أخرى، يستطيع كل شخص أن يفعل شيئا ما.

والآن، فإن مسؤوليتنا الجماعية، بوصفنا دولا أعضاء، وشعوبا أصلية، ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، ومجتمعا مدنيا وقطاعا خاصا وأوساطا أكاديمية، أن نحوّل الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١) إلى حقيقة واقعة. وهذا يتطلب التصميم والمثابرة، والإطار القانوني المناسب، والقدرات البشرية والمؤسسية، وأخيرا الإرادة السياسية. وكما استمعت الجمعية هذا الصباح إلى ما قاله آل غور، فإن الإرادة السياسية موردٌ متجددٌ. ويمكننا تجديد الإرادة السياسية المطلوبة وتعزيزها، وحتى مضاعفتها.

إن المشاركين هنا اليوم هم العوامل الحفازة لهذه العملية ورافعو رايتها والشهود العيان عليها، وإنني أعول عليهم، بوصفهم شركاء مع الأمم المتحدة، للتعامل مع مستقبل أفضل للجميع في هذا العالم. إننا بحاجة إلى العمل من أجل حياة كريمة للجميع. إن تحقيق حياة كريمة للجميع هو موضوع تقرير الأمين العام عن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ (A/68/202)، وينبغي لنا أن نتذكّر ذلك. وأعرب عن شكري لهم على اهتمامهم، وعلى العمل الذي أدوه، والعمل الذي سوف يقومون به. ونحن في هذا معا. فهيا بنا إلى العمل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

كما أعلنَ سابقا، تستمع الجمعية العامة الآن إلى إحاطات إعلامية يقدمها الرؤساء المشاركون لمناقشات الموائد المستديرة الحوارية ١ و ٢ و ٣ وحلقة النقاش الحوارية.

أعطي الكلمة للسيد غزالي أوهوريبا، ممثل الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ والرئيس المشارك لمناقشات المائدة المستديرة الحوارية ١.

السيد أوهوريبا (تكلم بالإنكليزية): بالأمس قدمت لنا خطابات طيبة من الدول، والشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. وقد كان احتفالا بالتحرير والحرية كاحتفال ”لواو“ وهو أحد احتفالات هاواي التقليدية.

ونحن، في منطقة المحيط الهادئ، نعرف أنه يمكن أن نجذف لمسافات بعيدة عندما تتحرك مجاذيف كثيرة معا.

وإذا واصلنا العمل بهذه الروح، فإن عملنا لن يبدو بعد الآن مستحيلا، كما قلت في بياني الافتتاحي، بل أمرا لا محيد عنه. لقد كان لي شرف المشاركة في رئاسة الدورة مع السيدة إديتا هردا، الممثلة الدائمة للجمهورية التشيكية، ومع فريق يتألف من السيدة فيكتوريا تاولي كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ والسيد أتينسيو لوبيث، ممثل منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي؛ والسيد كانايو نوانتزه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوصفهم متكلمين رئيسيين، مع عدد كبير من المشاركين من أفراد الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وكانت لازمة الكلام الثابتة خلال المناقشة أنه يمكن للوعي الجماعي الجديد أن يجسر الهوة ويضمن ألا تُغفل قضايا الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. وأكد العديد من المشاركين أن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية ووثيقته الختامية (القرار ٢/٦٩) شكلا معلما بارزا لعمل منظومة الأمم المتحدة مع الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر عليهم. وكان هناك توافق عام في الآراء على أنه، باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي حان وقت العمل لانتقال منظومة الأمم المتحدة من المناقشات المعيارية المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية، إلى العمل وإدماج الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة على جميع المستويات.

كما شدد المشاركون على أهمية المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة وعلى قدم المساواة. وقدموا أمثلة على الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك من خلال، أولا، ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في مختلف هياكل الحوكمة وصنع القرارات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ ثانيا، الاعتراف بحكومات الشعوب الأصلية والمسؤولين الرفيعي المستوى فيها من خلال إعطائهم مركزا ملائما في الأمم المتحدة؛ وثالثا، ضمان أن هناك موظفين في الأمم المتحدة ذوي خلفيات عن الشعوب الأصلية.

ووفقا للوثيقة الختامية، دعا العديد من المتكلمين إلى تعيين موظف كبير للأمم المتحدة على مستوى وكيل الأمين العام يعنى بمسائل الشعوب الأصلية، للإشراف على تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١ /٢٩٥) وزيادة الوعي بمسائل الشعوب الأصلية في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وكان عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، على الصعيدين الإقليمي والوطني، محط تركيز العديد من المتكلمين. واستمع المشاركون إلى أمثلة عن الكيفية التي تتمكن بها آليات الأمم المتحدة الإقليمية والوطنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، من ضمان أن تصبح الشعوب الأصلية جزءا من التنمية والتخطيط الاستراتيجي للبرامج والأنشطة بطريقة منظمة ومتسقة، بما في ذلك في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وباستخدام المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ”بشأن قضايا الشعوب الأصلية“، وضمان توفير بيانات مفصلة ذات صلة بالموضوع.

والتزم العديد من المتكلمين أيضا بدعم كامل لخطة عمل على نطاق المنظومة من أجل ضمان اتباع نهج متسق لتحقيق أهداف الإعلان، ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

وقدمت توصيات بشأن إنشاء آلية للإشراف بوصفها آلية رصد لتنفيذ الإعلان. ودعا بعض المتكلمين إلى إنشاء آلية جديدة للأمم المتحدة مهمتها الإشراف على تنفيذ الإعلان، بينما أشار البعض الآخر لتحديث القائم منها وتعزيز عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الشعوب الأصلية.

وكانت الدعوة لتعزيز فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، نقطة أساسية أخرى من نقاط

النقاش. وقد ألمح المتكلمون إلى الحاجة إلى أن يصبح فريق الدعم أكثر فعالية من خلال زيادة تواتر عقد الاجتماعات مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة.

ونحن ندرك أن هناك حقبة جديدة من التمكين والمشاركة تتجاوز نطاق تحديد مكامن الخلل إلى تحديد ما نريد تحقيقه لعالمنا ونحن نعمل معا. إننا نسير قدما بالفعل نحو ضمان حرياتنا الأساسية، ونحن ندرك الحكمة من الدعوة إلى تعيين سفراء للشعوب الأصلية. ونرحب بحضور ومشاركة سفير الولايات المتحدة المعين حديثا لدى مجلس حقوق الإنسان، السيد كييث هاربر الذي هو أحد أفراد شعب الشيروكي الأصلي.

من الواضح أنه عندما تحتفظ الشعوب الأصلية بأراضيها، فإن هذا سيؤدي إلى إعمال حقوقها. يجب أن تكون الشعوب الأصلية هي الجهات الفاعلة لعمليات التنمية الخاصة بها، ومسؤولة عن قياس ما تحرزه من تقدم. إن الشعوب الأصلية كطائر الكناري في منجم الفحم في العالم. ونحن الزئبق في بارومتر نجاحات الأمم المتحدة وإخفاقاتها. وقد قدم لنا اجتماع المائدة المستديرة خارطة نحو النجوم حيث يمكننا تحقيق أحلام أجدادنا. في الواقع، نحن نرى التعهدات والوعود بمثابة اتخاذ الإجراءات. وكانت الكلمات الختامية للأمين العام بان كي – مون صباح أمس: ”يمكنكم دائما الحصول على ملاذ في الأمم المتحدة“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دافيد تشوكيهوانكا سيسبيدِس، وزيرخارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات والرئيس المشارك لمناقشات المائدة المستديرة الحوارية ٢.

السيد تشوكهوانكا سيسبيدس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أحيي الجمعية اليوم بعبارة ”خجاجا“ التي تعني في لغة الكيتشوا ”لتحيا“.

وأعتذر عن التأخير في هذه الجلسة الختامية. ولا ريب أنه ينبغي لنا أن نتعلم من إخوتنا وأخواتنا من الشعوب الأصلية أنه حين يحدد محام موعدا مع امرأة من الشعوب الأصلية في الساعة ١٥/٠٠ ظهرا فإنها ستحضر في الساعة ١٤/٤٥، في حين يحضر المحامي في الساعة ١٦/٠٠. وعليه، ينبغي أن نتعلم شيئا من إخوتنا وأخواتنا من الشعوب الأصلية.

وأود أن أقدم موجزا لأعمال المائدة المستديرة ٢ المتعلقة بإعمال حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي. لقد عقد اجتماع المائدة المستديرة ٢ يوم الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في الفترة من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ وقد ركزت المائدة المستديرة على إعمال حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي.

لقد كررت العديد من الدول – خلال عروضها – التأكيد على تأييدها للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ورحب العديد من المشاركين أيضا بالوثيقة الختامية، وأشاروا إلى الالتزامات المحددة فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها من جانب الدول والأمم المتحدة بهدف تعزيز إعمال حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي الوقت نفسه، أعرب بعض المشاركين عن شعورهم بالقلق إزاء عدم إدراج بعض المسائل في الوثيقة الختامية. وذكرت الدول الأعضاء فضلا عن ممثلي السكان الأصليين، أنه قد أحرز تقدم في إعمال حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاعتراف بها وبحقوقها في الدساتير والقوانين والسياسات العامة والبرامج الوطنية. وتشمل الأمثلة المحددة عددا من الحقوق، بما فيها الحق في تقرير المصير والحكم الذاتي، والحق في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية، والحق في التشاور والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، والحق في التعليم والتعلم بلغات الشعوب الأصلية، والحق في الصحة،

علاوة على الحقوق القائمة على المعاهدات والمصالحة. وقد تباينت الأمثلة على التدابير الإيجابية المتخذة فيما بين الدول.

وفي حين تم تحديد العديد من أوجه التقدم الملحوظ، تناول المشاركون أيضا التحديات الراهنة التي يواجهها إعمال حقوق الشعوب الأصلية عبر طائفة من المسائل والحقوق. وتركزت التعليقات على كيفية التغلب على التحديات الجارية هذه. وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة استمرار الحوار بين الحكومات والشعوب الأصلية. وقد لوحظ في ذلك الصدد، أن مشاركة الشعوب الأصلية في البرلمانات وغيرها من الهيئات السياسية قد ازدادت بشكل كبير، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتعزيز تلك المشاركة على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشارت الدول الأعضاء وممثلو السكان الأصليين أيضا، إلى أهمية وضع خطط عمل وسياسات تتعلق بالشعوب الأصلية، إلى جانب التنويه بأن الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية في ذلك الصدد يمثّل خطوة إيجابية.

وأشار العديد من المشاركين إلى ضرورة توسيع نطاق الوعي بين الجهات الفاعلة الحكومية ووسائط الإعلام والمجتمع بشكل عام، بهدف تغيير التصرفات والتحيزات التمييزية ضد الشعوب الأصلية في المجتمعات التي يعيش فيها أفراد تلك الشعوب. فتلك التصرفات تمثل عقبات تحول دون إعمال حقوق الشعوب الأصلية. وشدد العديد من المشاركين أيضا على مسألة العنف ضد النساء والفتيات وضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الدول والأمم المتحدة للتصدي لها.

وإلى جانب التحديات الراهنة على الصعيدين الوطني والمحلي، تناول المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة أيضا دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز إعمال حقوق الشعوب الأصلية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز إعمالها. وأحاطت الدول الأعضاء وممثلو السكان الأصليين علما مع التقدير أيضا، بأحكام الوثيقة النهائية التي تشير إلى مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار العديد من المشاركين إلى فقرات من الوثيقة الختامية تتعلق بالتدابير الرامية إلى استخدام وتعديل وتحسين آليات الأمم المتحدة بغية تحقيق مقاصد الإعلان.

وفي الختام، أود أن أشير إلى ضرورة أن نبذل نحن جميعا – ممثلو الدول وممثلو الشعوب الأصلية، وقادة الشعوب الأصلية، والزعماء السياسيون المشاركون في هذه الجلسة الهامة – الجهود اللازمة لضمان إعمال حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها إن أمكن ذلك، فضلا عن ضمان أن تعمل الأمم المتحدة جاهدة تحقيقا لهذه الغاية. وإن لكل واحد منا طاقة إيجابية يمكن استخدامها لهذا الغرض. وأود أن أكرر القول،

(تكلم بلغة الكيتشوا)

خجاجا!

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن ندفع – ما دمنا قادرين جميعا – بصورة جماعية نحو العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة ودولنا، إلى جانب قادة الشعوب الأصلية. ويجب علينا أن نشاركهم ونقدم إليهم الدعم، بدلا عن أن نقوض عملهم. ويجب أن ندعم ذلك الجهد وندفع باتجاهه. وأقول ”خجاجا“ مرة أخرى لأنها تعني ”لتحيا“. وإن كل ما تفعله الشعوب الأصلية إنما هو من أجل الحياة، للإخوة والأخوات على حد سواء. والحياة تأتي أولا – حياة جميع الكائنات، وليست حياة البشر فحسب، بل حياة كل ما هو كائن في ”باتشاماما“ أمنا الأرض. ”خجاجا“ لكم أيتها الإخوة والأخوات!

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جاني لاسيمبانغ، ممثلة الشعوب الأصلية في منطقة آسيا، والرئيسة المشاركة لحلقة النقاش التحاورية.

السيدة لاسيمبانغ (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتولى عرض موجز لما جرى في حلقة النقاش بشأن أولويات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي شاركتُ في رئاستها جنبا إلى جنب مع السيدة باتريسيا بالبوينا، نائبة وزير شؤون التعددية الثقافية في بيرو. وكان لدينا ثلاثة متكلمين في تلك الحلقة: السيد وو هونغبو، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والسيدة سوداتا أبوباكرين، ممثلة الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية، والسيد ألبير ديترفيل، ممثل آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وبالرغم من القائمة الطويلة للمتكلمين، فقد نجحنا في الاستماع إليهم جميعا تقريبا في حلقة النقاش، بفضل التزامهم التام بالوقت المحدد بثلاث دقائق.

وسأتوخى الإيجاز. وأكتفي بعرض بعض النقاط الأساسية التي وردت في النقاش، فضلا عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتمثل أحد الجوانب الهامة والضرورية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية وأولوياتها في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، في ضمان المراعاة الكافية لحقوق الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تكون الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الأساس لإدراج تلك الأولويات.

وينبغي أن تشارك الشعوب الأصلية بنشاط في وضع السياسات والبرامج، وفي تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيدين الوطني والدولي. ينبغي أن تدرج مؤشرات محددة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في تلك الخطة. ولا يكفي مجرد إضافتها إلى قائمة الفئات الضعيفة.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة، لا بد من احترام تنمية الشعوب الأصلية وفقاً لتطلعاتها الخاصة، واحترام ثقافاتها وهوياتها. ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً أن تجسّد ما اتفقت الدول الأعضاء عليه في هذا المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، ولا سيما ما التزمنا به في الوثيقة الختامية (القرار ٦٩ /٢)، أي احترام حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية من أجل الحفاظ على البيئة ومكافحة تغير المناخ.

ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بحقوقها في الأراضي والأقاليم والموارد، والحق في تقرير المصير، ومبدأ الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة بوصفها بعض الركائز الرئيسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للشعوب الأصلية. إن مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية ينبغي أن تكون مضمونة في أي عملية ذات صلة بالتنمية، والنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية ينبغي أن يدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

طرح المتكلمون نقاطاً أخرى، بما في ذلك الحاجة إلى وضع مؤشرات محددة بشأن رفاه الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار بعض المتكلمين إلى أن البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية تبين أنها لا تزال متخلفة عن الركب في العديد من الجوانب ومن الضروري اتخاذ إجراءات لتحسين حالتها. لذا ينبغي أن تكون التنمية وفقاً للتطلعات والاحتياجات الخاصة بها.

وطرحت نقطة أخرى مفادها أنه لا يمكن تحقيق التنمية ما لم تكن تشمل حقوق الشعوب الأصلية. ومن الصعب الحديث عن النهوض بالشعوب الأصلية إذا أصبحت، على أساس يومي، ضحية للتشريد من أراضيها وأقاليمها.

هذه النقاط المختصرة والبارزة تلخص ما تمت مناقشته خلال حلقة النقاش.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جوان كارلينغ ممثلة الشعوب الأصلية في آسيا والرئيسة المشاركة في مناقشات المائدة المستديرة التحاورية ٣.

السيدة كارلينغ (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، تشرفني المشاركة في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة التحاورية ٣، برئاسة السيد بيتا شاربلز من نيوزيلندا. خلال اجتماع المائدة المستديرة ٣، بشأن موضوع الأراضي والأقاليم والموارد للشعوب الأصلية، أدلى الممثلون ببيانات بشأن المواضيع التالية.

أولاً، ثمّة علاقة وثيقة تربط الشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها ومواردها. إنها تشكل صميم البقاء والتنمية الجماعية لها، وهي مرتبطة ببقاء هويتها ورفاهها الروحي والثقافي. علاقة الشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها ومواردها محددة في مختلف المواد الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١) وفي العديد من فقرات الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (القرار ٢/٦٩). ومع ذلك، أشار المتكلمون إلى أن هناك عدم اعتراف بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، وعدم اعتراف بالشعوب الأصلية بشكل عام.

والنقطة الثانية تتعلق بعمل الدول ووكالات الأمم المتحدة. اعترفت بعض الدول شرعياً بالحقوق الجماعية في الأراضي للشعوب الأصلية، واتخذت تدابير لحماية المواقع المقدسة والأماكن التراثية. وهناك أيضاً جهود ترمي إلى تقديم التعويض عن الأراضي والأقاليم والموارد التي أخذت من الشعوب الأصلية.

النقطة الثالثة لها علاقة بتنفيذ برامج وكالات الأمم المتحدة التي تتناول الإدارة المستدامة لموارد أراضي الشعوب الأصلية، وأقاليمها ومواردها والموارد الغذائية، وتعزيز التنوع البيولوجي والأمن الغذائي. تلك الأراضي والأقاليم والموارد معرضة للخطر. وصلت الشعوب الأصلية الآن إلى نقطة حرجة في البقاء الجماعي على قيد الحياة بوصفها شعوباً متميزة، إلى جانب هوياتها المتميزة والتراث الثقافي، بسبب نزع الملكية، والتدمير، والتسليح، واستمرار الأخطار التي تهدد أراضيها وأقاليمها ومواردها.

أثّر الاستعمار في وصاية الشعوب الأصلية على أراضيها وأقاليمها ومواردها. طوال عدة عقود، كانت هذه هي المسائل الرئيسية والأكثر إلحاحاً بين شواغل الشعوب الأصلية. وفي العديد من الحالات، تسمح القوانين الوطنية باحتلال أراضي الشعوب الأصلية، وأقاليمها ومواردها، وأدى هذا إلى عمليات الإخلاء القسري والاستيلاء على الأرض، ومنح الامتيازات لمزارع الأخشاب وتراخيص التعدين والصناعات الاستخراجية الأخرى وترسيم الحدود للحدائق الوطنية والمناطق المحمية من دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية. إن استمرار انتهاك مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالأراضي والأقاليم والموارد يتسبب بمزيد من الفقر، والتهميش، والصراعات.

وأخيراً، هناك دعوة إلى اتخاذ الإجراءات. أولاً، يجب أن يكون هناك أمن قانوني فيما يخص الأراضي والأقاليم والموارد للشعوب الأصلية كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، ويتضمن ذلك حماية المهن التقليدية وسبل العيش ونظم الإدارة المستدامة للموارد لهذه الشعوب. ولا بد من إقامة شراكات بين الشعوب الأصلية والحكومات على الصعيدين العالمي والوطني. إن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يجب أن ينفّذ على الفور، على أساس الإعلان والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. يجب أن يكون هناك تعويض وإنصاف فيما يخص الأراضي التي أخذت من الشعوب الأصلية بصورة غير مشروعة وتنظيم للشركات التي تنتهك حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها.

هنالك دعوة للدول لكي تنشئ على الفور عمليات مستقلة ونزيهة للفصل في حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيها وأقاليمها ومياهها ومواردها الطبيعية والنهوض بها،

على النحو الوارد في الوثيقة الختامية. طلب إلى الدول اتخاذ تدابير، بما في ذلك التدابير التشريعية، لإعمال الحقوق المكرسة في الإعلان. وتمس الحاجة إلى حماية ما تبقى من أراضي المراعي التقليدية، وأراضي القنص ومياه الصيد، بما فيها المياه الساحلية، ومناطق التجمّع، وإيلاء الأولوية للقوانين المتعلقة بالأراضي والمياه والأقاليم والموارد. تنطبق التوصية نفسها على الالتزام بوضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية الرامية إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود الآن أن أستشير الأعضاء بقصد أن أعطي الكلمة للسيد سيتاريكي ماكاناوي ممثل ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ودون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة السيد سيتاريكي ماكاناوي ممثل ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، للإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد ماكاناوي.

السيد مكاناوي (تكلم بالإنكليزية): أتكلم اليوم بالنيابة عن الشبكة العالمية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية، والتجمع العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي شبكة تمثّل الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية من جميع المناطق الجغرافية السياسية السبع للشعوب الأصلية. وفي هذا المقام، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا المحفل لأكون صوتا لمن لا صوت لهم.

وهو صوت أولئك الذين ما فتئوا على هامش المجتمع منذ أمد طويل وجرى استبعادهم في ختام هذا المؤتمر التاريخي. يواجه الأشخاص المنتمون إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة أنواعا متعددة من التمييز والعوائق أمام مشاركتهم في المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى برامج التنمية والتمويل، وخدمات التعليم والعمالة، وخدمات الرعاية الصحية والاتصالات والنقل. وبوصفنا أشخاصا منتمين إلى الشعوب الأصلية ومن ذوي الإعاقة، فإننا نمثّل نسبة أعلى مما ينبغي بين صفوف أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع، وما نزال من أكثر الفئات السكانية ضعفا.

وعليه، فإننا نحيي – بصفتنا الشبكة العالمية للأشخاص من ذوي الإعاقة، والتجمع العالمي للأشخاص من ذوي الإعاقة – الدول الأعضاء لاعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالسكان الأصليين (القرار ٢/٦٩) الذي يتضمن إشارات هامة إلى الأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة في الفقرات ٩ و ١٠ و ١٨. ويمثل إشراك الأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة في البرامج التشريعية وتصنيف البيانات حسب حالة الإعاقة، والالتزام بالقضاء على العنف والتمييز ضد هذه الفئة، تحديات رئيسية يواجهها الأشخاص المنتمون إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة اليوم. وينبغي أن تكون مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة أمرا محوريا في وضع السياسات وتنفيذ البرامج ورصد وتقييم الآليات المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

وفي استطاعة المجتمع الشامل للجميع والذي تتوفر له الإمكانيات وحده ضمان مشاركة الجميع. ويمثّل التزام الدول الأعضاء الوارد في الوثيقة الختامية، إزاء ضمان شمول المؤسسات التشريعية والهياكل المؤسسية الوطنية المتعلقة بالشعوب الأصلية للأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية خطوة قوية إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح نحو الاعتراف بتلك الحقوق وتعزيزها. ويعني تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى الشعوب الأصلية ألا تتخذ

القرارات دون التشاور الكامل معنا، فضلا عن مشاركتنا عن طريق المنظمات الممثلة لنا. ويجب أن يتسق ذلك التعزيز مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أهمية فقرة منفصلة في الوثيقة الختامية بشأن الأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة. وأدعو إلى تصنيف البيانات عن حالات الإعاقة، وهو أمر معترف به الآن في العمل المؤدي إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب إشراك الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية الجديدة هذه، وفي العالم الجديد الذي نحن بصدد بنائه. ولكي نكفل ذلك ونضمن عدم استبعادنا مرة أخرى، فإنه يجب أن تكون الأهداف والغايات والمؤشرات المستقبلية شاملة للشعوب الأصلية وللأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة.

وأختتم كلمتي بعبارات ديزموند توتو: ”إن إنسانيتي ترتبط ارتباطا وثيقا بك لأنه لا يسعنا إلا أن نحقق إنسانيتنا معا“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): سأتلو الآن بيانا باسم معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

”ونحن نصل إلى الجلسة الختامية للمؤتمر التاريخي العالمي المعني بالشعوب الأصلية، يسعدني أن أنوه بالنجاح الحاسم لهذا المؤتمر الذي لم يكن ممكنا بدون الطريقة الشاملة التي تناولت بها الشعوب الأصلية في العالم والدول الأعضاء هذه المناقشات.

”بداية، أود أن أعرب عن عميق تقديري لجميع المشاركين في المؤتمر على ما قدموه من إسهامات قيمة، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات، وكبار السن من أفراد الشعوب الأصلية، ووفود الدول الأعضاء، وممثلي الحكومات القبلية، ومنظمات الشعوب الأصلية، وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. بدون مشاركتكم والتزامكم بهذا المسعى، ما كان المؤتمر ليسفر بالتأكيد عن هذه النتائج الإيجابية.

”يشير اعتماد الجمعية العامة يوم أمس الوثيقة الختامية (القرار ٢/٦٩) إلى فصل جديد من الحوار والمشاركة بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء. وستكون هذه الوثيقة توجيهية في المضي قدما، مستفيدة في ذلك من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في وقت سابق على النحو الوارد في الوثيقة التأسيسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

”لقد كانت هناك الكثير من النتائج الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة، غير أن هذه الوثيقة تتسم بأنها فريدة من نوعها بسبب الطريقة الشاملة للجميع التي تمكنت بها الشعوب الأصلية والدول الأعضاء من تحويل أهدافها المشتركة إلى حقيقة ملموسة. لقد أصرت الشعوب الأصلية على أن تكون هذه العملية شاملة للجميع منذ البداية ونجحنا في تحقيق ذلك الطموح بفضل جهودنا الجماعية. ويعزى نجاح هذا المؤتمر إلى ذلك النهج الشامل للجميع.

”توفر الوثيقة الختامية التوازن المطلوب بين ما سعت إليه الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالالتزامات الإضافية اللازمة لإعمال حقوقها بصورة أكثر فعالية، وما تستطيع أن تتفق عليه الدول الأعضاء. وإنني على اقتناع بأن من شأن تنفيذ أحكامها ذات التوجه العملي أن يحدث تغييرات جذرية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة من أفراد الشعوب الأصلية.

”إن الوثيقة الختامية تولي أهمية بالغة لخطط العمل الوطنية ولخطة العمل على نطاق المنظومة بأسرها، بغية

زيادة الاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتشدد الوثيقة أيضا على حقوق المرأة في الشعوب الأصلية، وتعالج المشكلة المستعصية المتمثلة في العنف ضد المرأة، التي يجب أن تكون على رأس جدول الأعمال. وتعرب الوثيقة بصورة بليغة عن التحديات التي يواجهها شباب الشعوب الأصلية، وصعوبة الحفاظ على لغات تلك الشعوب، وضرورة الحفاظ على معارفها، فضلا عن ضرورة كفالة توفير سبل العيش المستدامة. وتشكّل جميع هذه المسائل جوهر خطة عمل متكاملة وواسعة النطاق، ما فتئت الشعوب الأصلية تنادي بها على مدى العقدين الماضيين.

”في مناقشات المائدة المستديرة، شدد المتكلمون على الأهمية الحيوية لتنفيذ أحكام الإعلان. أود أن أكرر تلك الدعوة إلى العمل. وفي إطار النموذج الناشئ للتنمية، على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص الانخراط في بذل جهد جماعي لإحداث تغيير في حياة الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

” أود أن أشكر مستشاري الرئيس الأربعة الذين يسروا هذا المؤتمر. إن الالتزام الثابت والتصميم اللذين أبداهما السفير أندري لوغار ممثل سلوفينيا، والسفير مارجون كامارا ممثل ليبريا، والمستشاران المعنيان بالشعوب الأصلية، السيد ليس ماليزير والسيدة ميرنا كننغهام، نموذجيان. وإذ نختتم هذا المؤتمر هنا اليوم، فإنني أحث كل واحد منكم على القيام بما عليه للحفاظ على المضي قدما بزخم مناقشاتنا بطريقة إيجابية ومثمرة. يمثل التوقيع على الوثيقة الختامية لحظة فاصلة في عملنا وينبغي أن يشكل منارة التزامنا المتجدد بضمان إدراج قضايا الشعوب الأصلية في الأعمال المقبلة للأمم المتحدة.“

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتا شاربلز، وزير الشؤون الماورية في نيوزيلندا، الذي سيدلي بالصلاة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

السيد شارلبز (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي لي أن أشير إلى أنني قد استقلت من فوري من حكومة نيوزيلندا بصفتي وزير الشؤون الماورية، ومن ثم ربما يكون هذا آخر عمل رسمي اضطلع به كوزير، لكن ربما يمكنني العودة في السنة المقبلة لأقود الصلاة.

أعد جميع الذين حضروا الجلسات التي شاركت في رئاستها، والذين طلبت منه أن يتعجلوا ويتوقفوا عن التكلم وكل تلك الأمور، بأنني سوف أستغرق أقل من ثلاث دقائق. لنصل.

نشكركم على حضوركم وتيمنكم علينا طوال هذا المؤتمر. ونطلب منكم الآن بتواضع توجيهكم للمضي قدما بهذا المسعى، من أجل حماية وتعزيز حقوق السكان الأصليين في إطار دول كل منهم للتصدي للتحديات التي تواجههم والتغلب على تلك التي تقف عقبة في طريقهم. حيثما يكون الظلام، أضيئوا شمعة، حيثما يوجد الجهل، حققوا التفاهم، حيثما توجد الغطرسة، تواضعوا، حتى يتسنى لأفراد الشعوب الأصلية السير أحرارا رافعي الرأس وفق معاييرهم الثقافية الخاصة والمشاركة بشكل كامل في حياة دولهم. وإذ نعود إلى ديارنا، نطلب منكم الدعاء أن يتم لم شملنا مع أسرنا التي تنتظرنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): انتهى الآن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف باسم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.